واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
دراسة تحليلية وقياسية للفترة:1999-2019

The Reality of The Foreign Direct Investment Climate in Algeria Analytical and Econometrics Study for the Period: 1999-2019

عقون شراف [1] *، غضبان مليكة [2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)، aggoun.charaf@yahoo.fr

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)، m.ghodbane@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2021/05/16 القبول: 2021/06/27 النشر: 2021/09/30

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية تناولنا التطور القانوني للاستثمارات الاجنبية المباشـرة فـي الجزائـر مـع دراسـة تحليليـة للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة:2000-2018،كما تطرقنا الى مصادر الاسـتثمار الاجنبـي المباشر الوارد الى الجزائر بالإضافة الى دراسة تحليل التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات للفترة :2002 -2017 وبالاعتماد على برنامج *Eviews10*قدمنا دراسة قياسية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث ان نموذج الدراسة تم تشكيله من متغير تابع و هو الاستثمار الاجنبي المباشر و متغيرين مستقلين وهما الناتج المحلي الاجمالي و التضخم وذلك خلال الفترة: 1999-2019،و توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي للناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار الاجنبي المباشر اما التضخم فقد اثبتت الدراسة وجود اثر سلبي و هذا يتفق و النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: : الاستثمار الاجنبي المباشر، التطور القانوني ،التوزيع القطاعي، مصادر الاستثمار الاجنبـي المباشـر، الانحدار الخطي المتعدد.

رموزjel: B23, F21.

Abstract:

In this research paper, we dealt with the legal development of foreign direct investments in Algeria with an analytical study of foreign direct investments coming to Algeria during the period: 2000-2018. In 2017, based on the Eviews10 program, we presented a standard study of foreign direct investment flows, so that the study model was formed from a dependent variable, which is foreign direct investment, and two independent variables, namely, GDP and inflation, during the period: 1999-2019, and the study concluded that there is a positive effect of the output Gross domestic on foreign direct investment As for inflation, the study proved the existence of a negative impact, and this is consistent with the economic theory.

Keywords: Foreign direct investment, legal development, sectoral distribution, sources of foreign direct investment, multiple linear regression.

(JEL) Classification : B23, F21.

* المؤلف المراسل

مقدمة

ان المناخ الاستثماري هو نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه و تحفيزه على استثمار امواله في دولة ما دون غيرها,إلا ان نصيب اي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة اهمها المناخ الاستثماري الجاذب و المحفز للاستثمار في هذه الدولة .

ولعل الجزائر من بين الدول التي تسعى لتأسيس بيئة استثمارية تتميز بدور كبير في أداء اقتصادها والذي يرتبط بحد كبير بمجمل الاوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلبا او ايجابا ,اذ تحكم العلاقة بين مناخ الاستثمار و الأداء الاقتصادي الكثير من المؤشرات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي الذي تجتذبه دائما الحوافز و المزايا التي توفرها البيئة الاستثمارية للمستثمر الاجنبي.

مشكلة الدراسة:

ان المتأمل في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدولة الجزائر مقارنة بالدول العربية الاخرى يلاحظ تدني قيم هذه التدفقات مما يستدعي طرح الاشكالية الاتية:

ما هو واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على اشكالية البحث ,نورد الفرضيات التالية.

1- تحسن المناخ الاستثماري من شأنه جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة للجزائر.

2- ان هذا المستوى المتدني من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر راجع الى ضـــعف الجهود المبذولة لذلك

ان الاهتمام بمثل هذه المواضيع لما للاستثمارات الاجنبية المباشرة من اثر على النمو الاقتصادي للجزائر بالإضافة الى التطرق الى معرفة حجم تدفق للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 2000-2018 و معرفة التذبذبات في كل فترة

اهداف البحث:

ان الهدف من تناول هذه الدراسة ,ينصب حول تحقيق الاهداف التالية:

1-تحليل المجهودات المبذولة من طرف الجزائر لجذب الاستثمارات الاجنبية اليها.

2-دراسة واقع هذه الاستثمارات ومدى تدفقها.

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بما في ذلك من بيانات و احصائيات اذ نبرز من خلال هذه الورقة البحثية واقع الاستثمارات الاجنبية بالجزائر وما بذل من جهود لجذب الاستثمارات اضافة الى الاستعانة ببرنامج Eviews.

هيكل الدراسة:

من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة تم التطرق الى النقاط التالية:

1-الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

2-حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

3-مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

4-التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

5-دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر.

1- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في مجال القوانين والتشريعات الاستثمارية، ويمكن حصر تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر في أربع مراحل كما يلي:

1-1- قوانين فترة الستينات

وتشمل هذه الفترة القانون الصادر سنة 1963 والقانون الصادر سنة 1966.

1-1-1- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

هذا القانون يخص رأس المال المستثمر الأجنبي حيث يشمل على منح ضمانات يستفيد منها المستثمرين الأجانب، وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.[1]

ا- الضمانات العامة: تتمثل في:[2]

- حرية الاستثمار لكافة الاشخاص مهما كانت جنسيتهم.

- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

-لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعدتراكم الأرباح في رؤوس الأموال المستثمرة، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

ب- المؤسسات المعتمدة: تخضع للاعتماد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة، والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني بعد المشاورة في لجنة وطنية للاستثمارات يترأسها مدير عام للتخطيط والدراسات الاقتصادية، ويشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها)،[3] الحماية الجمركية،[4] التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني وترقية العمال وترقية الإطارات الجزائرية.[5]

ج- المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:[6] ويخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 05 ملايين دينار في مدة ثلاث سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو أن ينشأ الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، وزيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، إضافة إلى ذلك التخفيض الجزائري الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.

لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي وهذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته، وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأميمات (1963-1964)[7] بإستثناء مشروعين فقط.

1-1-2- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

نظرا لعدم جدوى قانون 1963، جاءت الدولة الجزائرية بتشريع جديد سنة 1966 يبـــرر دور رأس المال وأثره على التنمية الاقتصادية، ، ويختلف نص قانون 1963 عن نص قانون 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الأخير والمتمثلة في:

ا- الاستثمارات الخاصة مقيدة في الجزائر:[8]

- ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها.

- تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطـــة، وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصـــص أو الأسهم التي لا تملكها.

ب- منح الضمانات والامتيازات للمستثمر الأجنبي: وتتمثل في:

- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.[9]

- تحويل الأموال والأرباح الصافية.

- ضمانات ضد التأميم، حيث نص التشريع على تعويض خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصـــافية للأموال المحولة للدولة. إن المشرع الجزائري لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانـــب ولـــم يحدد مهلة التأميم، أما الامتيازات المالية فكانت في الحقيقة جبائية.[10]

لقد سمح قانون الاستثمار الصادر في 1963 باعتماد مشروعين فقط، بينما القانون الصادر في 1966 أدى إلى تدفق استثمار خاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية خلال فتـــرة 1967-1974، وأدى إلى خلق 273000 منصب عمل في 800 مشروع.[11]

من القانونين السابقين الذكر ينصان على إمكانية التأميم والفصل فـــي النزاعـــات يخضـــع للقـــانون الجزائري والمحاكم الجزائرية، وذلك قد يكون السبب وراء نفور المستثمرين الأجانب.[12]

وما تم جلبه من الاستثمار الأجنبي تعلق بالشركات المختلطة فقـــط، وذلـــك خـــلال الفتـــرة 1966-1982.[13] وذلك من أجل تحويل التكنولوجيا وخاصة الخبرات المعرفية الذي لم يتحقق نتيجة لكون الشـــركاء

الأجانب طبقوا سياسة التهميش لإطارات وطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية، مما أدى إلى إدخال سياسة إرجاع لحصص الشركاء الأجانب منذ 1980.[14]

1-2- قوانين فترة الثمانينات

في مرحلة الثمانينات اصدرت الجزائر مجموعة من القوانين يمكن ذكرها كالآتي:

1-2-1 قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982

ان القانون الصادر في 1963 همش القطاع الخاص وأعطى لـــه دور ثـــانوي فـــي بعـــض المهـــام الاقتصادية فقط، إلا أن خلال فترة الثمانينات تبين أن القطاع الخاص له دور فعال خاصـــة منـــه الأجنبـــي وبالتحديد في قطاع المحروقات، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقيت الحاجة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك راجع للتطورات التكنولوجية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر قانون 82-13[15]وذلك في إطار تسيير الشركات المختلطة.

لقد حدد قانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة، بعد صـــدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات، حيث بلغـــت بـــين ســـنة 1983-1985 حـــوالي 2328 مشروع، ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري على استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.[16]

1-2-2- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

عرفت هذه الفترة انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، مما أثر على الصـــادرات البترولیـــة وارتفاع الديون، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم. وفي ظل هذه الظروف أضفت الحكومة تعـــديلا علـــى قانون 82-13 السابق الذكر وتم إصداره في قانون جديد 86-13 نسبة المشاركة تعد ثابتة، بالإضافة إلـــى ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتأهيل وتكوين العمال، هذا كله يتم من طـــرف المتعامل الأجنبي.

في المقابل لقد منح هذا القانون العديد من الامتيازات للمستثمر الأجنبي أهمها:

- حوافز وتسهيلات جبائية.

- التغيير في رأسمال الشركة سواء بالزيادة أو النقصان حسب الرغبة.

- مشاركة الطرفين في التسيير.

- في حالة التأميم أو نزع الملكية، فإن هذا القانون يضمن تعويض.

1-2-3- قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين وذلك رغبة في تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق والمتمثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، وهذه القوانين كانت تهتم بما يلي:[17]

- توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- تنظيم صناديق المساهمة.

- القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

ومن أهم المميزات التي جاء بها هذا القانون نذكر:[18]

- إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13.

- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد.

- المؤسسات فيه غير خاضعة للوصاية الوزارية.

- المؤسسات خاضعة للقانون التجاري، ويكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

- صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع.

1-3- قوانين فترة التسعينات

اصدرت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين أولهما كان في سنة 1990 متعلق بالنقد والقرض، أما الثاني فكان سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الجزائر في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

1-3-1 قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

صدر القانون رقم 90-10 في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ويهدف هذا القانون إلى:[19]

- تنظيم قواعد اقتصاد السوق.
- تنظيم سوق الصرف.
- تنظيم حركة رؤوس الأموال.
- إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري.
- إعادة تنظيم البنوك التجارية.

وينص هذا القانون بالسماح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر، حيث تنص المادة 180 من القانون 90-10: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"، وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:[20]

- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين؛ أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.
- إن عملية قبول الاستثمار تخضع إلى الرأي بالمطابقة (avis de conformité) وذلك بتقديم طلب إلى مجلس النقد والقرض، ويبت في الملف خلال شهرين، وإذا لم يبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض خلال شهرين يعتبر طلبه مرفوضا.

1-3-2- قانون الاستثمار 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993

جاء هذا القانون لاجل ترقية الاستثمارات وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات بنوعيها سواء اكانت عامة محلية او اجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. ولقد جاء هذا القانون ترغبة لإرادة الدولة الجزائرية للانفتاح الاقتصادي وفقا لسياسة جديدة، ويقوم هذا القانون على:[21]

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والعمومي من جهة، والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى، مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين؛ بمعنى المساواة بين جميع الاطراف الفاعلة.

- نزع جميع الاجراءات بهدف تسهيل الاستثمار في الجزائر؛ و الحديث هنا يتعلق بإلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والاكتفاء بالتصريح البسيط، مع تقديم ضمانات مشجعة على الاستثمار سواء اكانت جبائية او جمركية.

- إنشاء هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات تتكفل بدعم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون.

- منح ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

ولقد اقر هذا القانون جملة من الضمانات التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[22]

- المساواة بين الجزائريين والأجانب الطبيعيين و المعنويين، حيث أنهم يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار.

- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح أو اللجوء إلى تحكيم خاص.

- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به، ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف.

- أن تكون الاستثمارات موضوع تصريح بالاستثمار لدى وكالة دعم وترقية الاستثمارات.

ان الهدف من اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق النمو، لكن الواقع غير ذلك لأن أزمة المديونية جعلت الدولة ترى في هذا النوع من الاستثمار حلا للخروج من الأزمة، فهو يعتبر أداة تمويلية للاقتصاد الوطني، كما يرمي هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الوطني من خلال وضع قواعد اقتصاد السوق وفتح المجال أمام رأس المال الوطني والأجنبي للمساهمة في دفع عجلة التنمية.

1-4- قوانين الألفية الثالثة

نظرا للأوضاع الأمنية الغير مشجعة، لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة إلا في قطاع المحروقات، أما عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1,6 مليون دولار.[23]

مما الزم عليها اصدار مجموعة من القوانين يمكن ذكرها على النحو التالي:

1-4-1-الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

ان ماجاء به هذا القانون هو تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية مع حماية البيئة والإقليم وتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وابرز ماجاء به هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة، بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين، سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

وتم استحداث المجلس الوطني للاستثمار تحت اشراف رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الإستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما يقوم بالفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.[24]

1-4-2- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان2006 [25]

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين على قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأس المال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

كما يخص الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين، بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدة والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية ألاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب، حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.[26]

في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 (الجريدة الرسمية العدد 04 في 14 يناير 2007).

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية العدد 57، في 15 أكتوبر 2008).

- المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61 المؤرخة في 02 نوفمبر 2008).

- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44).

وبناءا على هذا التطور القانوني عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعد ما أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة، عمدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي لا تزال تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر.[27]

2- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر:

الجدول الموالي يبين لنا حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر وذلك خلال الفترة 2000-2018،كما هم موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2018)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة مليون دولار)
2000	280
2001	1113
2002	1065
2003	638
2004	882

2005	1145
2006	1888
2007	1743
2008	2632
2009	2754
2010	2301
2011	2580
2012	1499
2013	1697
2014	1507
2015	-584
2016	1637
2017	1232
2018	1506

المصدر: www.unctasdstat.CNUCED

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر من 280 مليون دولار سنة 2000م إلى 1113 مليون دولار عام 2001م؛ وذلك يعادل زيادة أربع مرات، والسبب وراء ذلك هو بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، كما قامت الجزائر بخصخصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية ليعود بعد سنة 2001م الى التذبذب ما بين الزيادة والنقصان، ويبلغ اكبر قيمة له سنة 2009م بحجم تدفقات تقدر بـ2754 مليون دولار وذلك نتيجة لزيادة التدفقات

الواردة إلى قطاع المحروقات وعلى وجه التحديد شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثمارهما بـــ1,436 مليار أورو.[28]

كما فرضت الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها برفع رأسمالها من 2,5 مليار دينار إلـــى 10 مليار دينار.[29] وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية،[30] والرفـــع مـــن الحجـــم الإجمـــالي للتدفقات الاستثمارية.

إلا انه بحلول سنة 2012 م انخفضت التدفقات تحت بما يقدر بالمليـــارين، حيـــث قـــدرت ب 1499 مليون دولار وذلك نتيجة انخفاض التدفقات على المستوى العالمي ب 18.2 [31] وتطبيق قاعدة 49/51 التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على مشاريع بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الأزمة العالمية مـــن جهة وتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبـــين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا.

وبحلول سنة 2016 م عاد رصيد الاستثمارات الأجنبية الى الارتفاع حيث قدر بـــ 1637 مليار دولار حيث كان برصيد سالب يقدر ب 584 مليار دولار واستمر هذا التحسن إلى غاية

2018 م رغم حدوث بعض التذبذبات وذلك راجع لصدور قانون الاستثمار الجديد 16-09

سنة 2016 م وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

3- مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

توضح لنا بيانات الجدول التالي تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية المنجزة بالجزائر بـــين مختلـــف مناطق العالم رغم تباين أحجامها من منطقة الى اخرى.

الجدول رقم (2): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل للفترة (2017/2002)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة (مليون دج)	مناصب الشغل	النسبة%
أوربا	472	52,39	1148208	78415	58,70

الاتحاد الأوربي	332	36,85	666499	44646	33,42
آسيا	114	12,65	169732	11761	08,80
أمريكا	18	02	68813	3737	02,80
الدول العربية	262	29,08	1057257	34462	25,80
إفريقيا	06	0,66	39686	609	0,45
أستراليا	01	0,11	2974	264	0,20
متعدد الجنسيات	28	3,11	33160	4335	3,24
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**133583**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

من خلال دراستنا لهذا الجدول يتبين لنا أن الدول الأوربية جاءت في المرتبة الاولى من حيث المشاريع المنجزة والتي تفوق نصف العدد الإجمالي للمشاريع، ومن أهم البلدان الأوربية المستثمرة في الجزائر هي: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا و يشمل ذلك عدة قطاعات، وبلغت قيمة هذه المشاريع 1148208دج، كما استحدثت ما يقارب 78415 منصب شغل، أي ما يفوق نصف العدد الإجمالي لمناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية، ثم تأتي بعدها الدول العربية المستثمرة مثل: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن و السعودية، بعدد مشاريع يقدرب 262 مشروعا كما وفرت ما يقارب 34462 منصب عمل بنسبة 25,80%.

أما عدد المشاريع المنجزة من طرف الدول الآسيوية فلقد قدرت بـ12,65%، وقد قامت بها كل من الصين، اليابان، لاندونيسيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية مست قطاعات كالمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات، كما وفرت ما يقارب 11761 منصب شغل خلال الفترة (2017/2002).

أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات المتعددة الجنسيات (28 مشروع) وأمريكا (18 مشروع)، أما إفريقيا وأستراليا فشملت (06 مشاريع) ومشروع واحد على التوالي... وكانت أغابها في قطاع المحروقات.

أما من حيث قيمة المشاريع فإن المشاريع الأوربية جاءت في المقدمة بنسبة تتجاوز 45% تليها الدول العربية بنسبة 42%، لتتوزع القيم المتبقية على كل من آسيا وأمريكا وإفريقيا وأستراليا والشركات المتعددة الجنسيات.

4- التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

يبين الجدول الموالي اهم القطاعات التي ينشط فيها الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة:2002-2017.

جدول رقم (3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2017/2002)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة%
الزراعة	13	1,44	5768	0,23
البناء	142	15,76	82593	3,28
الصناعة	558	61,93	2050277	81,37
الصحة	06	0,67	13572	0,54
النقل	26	02,89	18966	0,75
السياحة	19	02,11	128234	5,09
الخدمات	136	16,09	130980	5,20
الاتصالات	01	0,11	89441	3,55
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات هذا الجدول أن اهم القطاع الذي استقطب استثمارات أجنبية هو قطاع الصناعة بنسبة 61,93 % و بعدد يقدر ب 558 مشروعا و بتكلفة قدرها 2050277 مليون دينار جزائري ثم يليها قطاع البناء بنسبة 15,76 % وبعدد يقدر 142 مشروعا و بتكلفة تقدر ب 82593 دينار جزائري أما من حيث نسبة قيمة المشاريع فقد جاء قطاع الصناعة في الصدارة بحوالي 81,37% ثم الخدمات بنسبة 5,20 % ثم قطاع السياحة بنسبة 5,09 %، فيما بقية القطاعات الأخرى لا تتجاوز 04 %.

إن بيانات الجدول السابق تشير إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في كل من قطاع الزراعة والصحة والنقل والسياحة والاتصالات ، بالنسبة لقطاع الاتصالات فذلك يرجع لتشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه إلا أن عزوف المستثمرين عن القطاعات الأخرى سببه عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها، وهو ما يضيع فرص حقيقية لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.

5-الدراسة القياسية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

5-1-تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج:

لقد تم اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل و ذلك بناءا على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة.حيث تم دراسة متغيرين اثنين يتمثلان في الناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم باعتبارهما متغيرات مستقلة في حين الاستثمار الاجنبي المباشر يعتب كمتغير تابع،كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على السلاسل الزمنية تم الحصول عليها من رابط البنك العالمي،وهي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 حتى 2019.

جدول(4):المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج:

السنوات	IDE	INF	PIB
1990	0.04	16.65	61.75
1991	0.08	25.89	46.56

1992	0.03	31.67	49.1
1993	0	20.54	50.84
1994	0	29.05	42.33
1995	0	29.78	41.97
1996	0.27	18.68	46.83
1997	0.26	5.73	48.06
1998	0.607	4.95	48.07
1999	0.292	2.65	48.53
2000	0.28	0.34	54.66
2001	1.113	4.23	55.05
2002	1.056	1.42	56.81
2003	0.638	4.27	67.86
2004	0.882	3.96	85.33
2005	1.145	1.38	103.19
2006	1.888	2.31	117.02
2007	1.743	3.68	134.97
2008	2.632	4.86	171
2009	2.784	5.74	137.21
2010	2.301	3.91	161.2
2011	2.58	4.52	200
2012	1.499	8.89	209.05
2013	1.697	3.25	209.75
2014	1.507	2.92	213.81

2015	-0.584	4.78	165.97
2016	1.637	6.4	160.03
2017	1.232	5.59	167.39
2018	1.506	4.27	173.75
2019	1.382	1.95	174.31

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي

5-2-صياغة و تقدير النموذج:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج في الدالة التالية:

$$IDE=f(PIB,INF)$$

$$IDEt=\beta0+\beta1PIBt+\beta2INFPt+ut$$

حيث: β2 ,β1, β0, تمثل معلمات النموذج.

IDE:تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر المقاس بالمليار دولار.

PIB:يمثل الناتج المحلي الاجمالي المقاس بالمليار دولار.

INF:يمثل سعر التضخم المقاس بالمئة.

t:تمثل الزمن.

U:يمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي يمثل المتغيرات الاخرى التي يمكن ان تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر ولم يتم اضافتها للنموذج.

لتقدير النموذج تم استخدام برنامج احصائي Eviews10 و بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

جدول(5)نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: IDE
Method: Least Squares
Date: 12/22/20 Time: 16:45
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.347992	0.343577	1.012848	0.3201
INF	-0.025805	0.014518	-1.777487	0.0868
PIB	0.008138	0.002189	3.717811	0.0009

R-squared	0.530331	Mean dependent var	1.016567
Adjusted R-squared	0.495541	S.D. dependent var	0.907352
S.E. of regression	0.644449	Akaike info criterion	2.053797
Sum squared resid	11.21349	Schwarz criterion	2.193917
Log likelihood	-27.80696	Hannan-Quinn criter.	2.098623
F-statistic	15.24366	Durbin-Watson stat	1.157512
Prob(F-statistic)	0.000037		

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews10.

من خلال الجدول يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$IDE=0.347+0.008PIB-0.025INF$$

$$t0:(1.012) \quad (3.717) \quad (-1.777)$$

$$F=15.24 \quad R^2=0.53$$

R^2: يمثل معامل التحديد.

***التفسير الاحصائي:**

ا-اختبار المعنوية الفردية للمعالم:نستخدم P-value وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغير المستقلة على المتغير التابع.

و الجدول الموالي يوضح معنوية كل معلمة.

جدول(6)معنوية متغيرات النموذج:

المتغيرات	المعاملات	T	PROB
C	β0	1.012	0.32
PIB	β1	3.717	0.0009
INF	β2	-1.777	0.086

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

و لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة P-value عند مستوى معنوية 5%،و ذلك وفقا للفرضية:

H0: βt=0

H1: βt≠0

H0:فرضية العدم وهي تعني ان المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

H1:الفرضية البديلة و هي تدل على وجود معنوية احصائية.

*اختبار معنوية0 β :من خلال الجدول نلاحظ ان P-VALUEاكبر من مستوى المعنوية و بالتالي نقبل فرضية H0 اي انβ0 ليس له معنوية احصائية.

* اختبار معنويةβ1 :من خلال الجدول نلاحظ ان P-VALUEاقل من مستوى المعنوية و بالتالي نقبل فرضيةH1 اي انβ1 له معنوية احصائية.

* اختبار معنويةβ2 :من خلال الجدول نلاحظ ان P-VALUEاكبر من مستوى المعنوية و بالتالي نقبل فرضية H0 اي انβ2 ليس له معنوية احصائية.

ب-اختبار المعنوية الكلية:بما ان احصائية فيشر المحسوبة اكبرمن احصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 0.05 نقبل فرضية H1و النموذج له معنوية كلية اي انه يوجد على الاقل متغير واحد مستقل يؤثر في المتغير التابع.

***التفسير الاقتصادي:**

-R^2=0.53:تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد يمثل الى حد ما العلاقة محل الدراسة حيث ان 53%من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الاجنبي المباشر ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة اما ما يقدرب:47% يبقى لعوامل اخرى.

-اشارة معلمة الناتج المحلي الاجمالي موجبة وذلك يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الاجنبي المباشر حيث انه اذا تغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة فان الاستثمار الاجنبي المباشر يتغير ب:0.008وحدة.

-اشارة معلمة التضخم سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و معدل التضخم وهذا يتفق و النظرية الاقتصادية ،بحيث تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فان الاستثمار الاجنبي المباشر يتغيرب:0.025وحدة.

من خلال الدراسة القياسية للنموذج الخطي المقدر وجدنا ان الناتج المحلي الاجمالي له معنوية احصائية على غرار المتغير الاخر .

الخـــاتمـــــــــــة:

حاولنا من خلال دراستنا هذه تحليل و تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر باعتبار هذا الاخير يعد من اهم الافرازات الناشئة عن الانفتاح الاقتصادي و ظهرت الحاجة اليه اكثر في الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من آثار ايجابية سواء اكانت اقتصادية او اجتماعية او غيرها وكلها تعود على البلد المضيف.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية ،يقتضي الامر تحسين المناخ الاستثماري و ايجاد هيئات مختصة و مهتمة بتنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الاجراءات و تبسيطها و الرفع من مستوى الخدمات ،فالجزائر ضمن مجموعة الدول التي تسـعى جاهدة الى توفير مناخ استثماري مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الاجانب باستعمال العديد مـن الاجراءات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر من جهة ومن جهة اخرى تـوفير البيئـة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري ،مما يجعله يقبل على الاستثمار.

المـــــــــــــــــــــــراجـــــــــــــــــــــــع:

1- **قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963** يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسـمية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.

2- عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة،الجزائر، 1999، ص06.

3-**المادة 31 من القانون الاستثماري 63-277.**

4- المادة 09 من نفس القانون.

5- المادة 12 من نفس القانون.

6- عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص08.

7- المرجع نفسه، ص07.

8- المادة رقم 10 من نفس القانون.

9- المادة رقم 10 من نفس القانون.

10- المادة رقم 14 من نفس القانون

11- Mezaâche Abdelhamid**, l'Algérie, le voile des hydrocarbures, éd économie**, Paris, 1998, p112

12- Tarkine N, "**La société d'économie mixte en droit algérien d'économie"**, vol 25, N° 8, septembre 1987, p566.

13- عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص09.

14- Mezaâche Abdelhamid, Op.cit, p115.

15- **قانون رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982** المتعلق بتأسيس مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة في 28 سبتمبر 1982.

16- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر (بيروت، المؤتمر الدولي حـول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف**، من 23 الى 25 مارس 2009)، ص05.

17- **القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار**، الجريدة الرسمية، العـدد 02 .

18- **القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988** يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13

19- Hocine Benissad, Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993), O.P.U, Alger, pp124-125.

20- عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص13.

21- **القانون رقم 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993** .

22- **المواد 38-39-40-41-04 من القانون 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993**

23- براهمية آمال، سلايمية ظريفة، **التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية**، مداخلة الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة،21-22نوفمبر2006،ص ص12-13.

24- براهمية آمال، سلايمية ظريفة، مرجع سبق ذكره، ص13.

25-**الامر 06-08المؤرخ في15جوان2006**

26- كرامة مروة، رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص70.

27-محمد ساره، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص63

28- ANIMA, investment network, investissements directs etrangères et partenariat vers les pays MED en 2009, étude N° 14 (avril 2010) p64.

29- Ibid, p38.

30- فروع البنوك الأجنبية بالجزائر هي: Francbank, trust Bank Alegria, Citigroup,Gulf Bank Algérie –Société Générale-BNP Paribas

31- les investissements directs étrangers en Algérie en 2012 (novembre 2013), www.tresor.economie.gov.fr/file/.